الخليج

اقتصاد, أسواق عربية

28 أغسطس 2025 16:35 مساء

مصر تستهدف نمواً بـ 4.5% عامي 25-26 وناتج 9.1 تريليون جنيه

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر، مرتكزات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2025-2026، التي بدأ تنفيذها رسمياً في يوليو الماضي.

وأوضحت أن الخطة تستهدف تحقيق 4.5% معدل نمو للعام المالي الجاري، والتحول نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتصدير.

وقالت: إنه من المتوقع، في ظل معدل النمو المستهدف أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 9.1 تريليون جنيه بالأسعار الثابتة عام 2025-2026، وأن يُسجّل بالأسعار الجاريّة نحو 20.4 تريليون جنيه، مقارنة بنحو 17.3 تريليون جنيه مُتوقّع عام 2024-2025 بنسبة زيادة 18%.

زيادة الاستثمارات

وتستهدف وثيقة الخطة زيادة الاستثمارات الكليّة المُستهدفة بالخطّة لتناهز 3.5 تريليون جنيه لأول مرة، مقارنة بالاستثمارات المتوقعة لعام 2024–2025، والبالغة نحو 2.6 تريليون جنيه، وبالاستثمارات الفعلية لعام 2923–2024، وقدرها 1.8 تريليون جنيه.

وأكدت الوزارة أن هذا يدل على قناعة الدولة بالدور المُهم الذي يلعبه الاستثمار كمُحرّك أساسي فاعل للنمو الاقتصادي، بينما من المستهدف أن يتصاعد مُعدّل الاستثمار ليُسجّل 17.1% من الناتج المحلي في عام 2025–2026 مُقابل مُعدّلات أقل في العامين السابقين 15% عام 2024–2025، و13% عام 2023–2024.

وتوقّعت الوزارة أن ترتفع الاستثمارات الخاصة لتصِل إلى نحو 1.94 تريليون جنيه، بنسبة مساهمة نحو 63% من الإجمالي، مقابل 37% للاستثمارات العامة، في ظل توجّه الدولة لتدعيم الجهود الرامية لتسريع وتيرة نمو القطاع الخاص، مع تأكيد مبادئ الحوكمة الجيّدة والحياد التنافسي.

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وأشارت الوزارة إلى أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصصت اعتمادات قدرُها نحو 1.16 تريليون جنيه كاستثمارات عامة مستهدفة بخطّة عام 2025–2026، مُقابل استثمارات مُتوقّعة عام 2024–2025 في حدود تريليون جنيه، وذلك في إطار التزام الدولة بسقف الاستثمارات العامة، المقرر في هذا الشأن ترشيداً للإنفاق العام، وتخفيضاً لأعباء المديونيّة الناجمة عن خدمة الدين العام الداخلي والخارجي، وإفساح مجالات أوسع لمشاركات القطاع الخاص المحلي في الجهود الإنمائيّة، بجانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر في المشروعات التنموية وخاصة المشروعات عالية التكنولوجيا.

وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن مشروع خطة 2025–2026 يجسد النهج الجديد الذي تتبعه الوزارة، بعد دمج حقيبتي التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي، وهو التمويل من أجل التنمية، الذي يضمن الاتساق والربط بين خطط واستراتيجيّات التنمية على المُستوى القومي والقطاعي، وتعظيم الاستفادة من مصادر التمويل المُختلفة، سواء من الخزانة العامة أو من تدفقات التمويل التنموي الميسر من شركاء التنمية في الإطار الثنائي، ومتعدد الأطراف، وبما يخدم خطط وبرامج الدولة وتوجّهاتها التنموية.

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2026 ©